



رسالة مفتوحة من قادة النشطاء إلى مندوبي المنتدى الاقتصادي العالمي

قادة النشطاء يدعون مندوبي المنتدى الاقتصادي العالمي إلى إعلان حالة الطوارئ المناخية

حقوق الإنسان، والبيئة، والعدل بين فئات النوع الاجتماعي، وحقوق العمال، والأطفال، والملاجئين، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية القائمة على الدين

نقف إلى جانب الناس، في مختلف أنحاء العالم، ممن يتصورون مستقبلاً أفضل ونرحب بتركيز المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2020 على كل الأطراف المعنية بعالم متماسك ومستدام. بيد أن تركيز المنتدى هذه السنة في دافوس، بعد خمسين عاماً من انطلاقه، على هذه المسألة لن يكون لديه أي جدوى ما لم يقترن بالرؤية، والشجاعة، والوضوح اللواتي يظهرها أولئك الذين يوجدون في الخطوط الأمامية من الحركة المعنية بالمناخ- أي الشباب، والنساء، والعلماء، والمنظمون في المجتمعات المحلية الذين يتصدرون المشهد في مختلف أنحاء العالم

للمنتدى الاقتصادي العالمي كي يعلنوا حالة الطوارئ المناخية في بلدانهم وشركاتهم ويتخذوا الإجراءات الضرورية، بشكل عاجل، من أجل حماية الإنسانية وكوكبنا، بما في ذلك بعض المجتمعات المحلية الأكثر عرضة للخطر.

ولزيادة فرصتنا في الحد من من الاحتباس الحراري لكي لا تتعدى زيادة الحرارة 1.5 درجة مئوية، يجب أن نُخفّض الانبعاثات العالمية إلى النصف بحلول عام 2030 على أن تصل هذه النسبة إلى الصفر بحلول عام 2050. ويعني هذا أن الحكومات، وقطاع الأعمال، والمستثمرين، والمجتمع المدني يجب أن يعملوا معاً، من أجل إدخال تحولات سريعة على اقتصادنا، وذلك بحلول نهاية العقد الحالي، في ظل فترة انتقالية عادلة على أن تُدار بعناية. وتعالج التفاوتات القائمة وتعزز حقوق الإنسان وحقوق العمال

ولتحقيق انتقال عادل بالنسبة إلى العمال والمجتمعات المحلية، يجب علينا:

1. **وضع حد لاستكشاف واستخراج الوقود الأحفوري** - التعجيل بالإلغاء التدريجي لعمليات الاستكشاف، والاستخراج، والاستخدام على أن تعتمد البلدان ذات الدخل العالي إلى إجراء التخفيضات بأكبر سرعة مع الاستغناء عن الوقود الأحفوري.
2. **إنهاء الإعانات المخصصة للوقود الأحفوري** - إعادة توزيع الإعانات البالغة ٥,٢ ترليون دولار أمريكي المخصصة للوقود الأحفوري من أجل دعم إنتاج الطاقة المتجددة المصنّعة بشكل مسؤول وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية.
3. **إجبار ملوثي البيئة على الدفع** - وضع سعر بناءً على التلوث وجعل المسببين في الانبعاثات يدفعون ثمن التكلفة الحقيقية لأنشطتهم على صحة الإنسان والبيئة.

إن بناء مستقبل مزدهر، ومُنحَدّد، وأكثر مساواة سوف يتطلب ابتكاراً في منتهى السرعة، وعقدا اجتماعياً جديداً، يعطي أهمية محورية لنظام عادل للضرائب، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وحقوق المرأة، وإعادة توزيع الموارد.

ويستطلب ذلك من الحكومات وضع قوانين تلزم الشركات باحترام حقوق الإنسان وبذل العناية الواجبة لتحديد تأثيراتها الاجتماعية والبيئية، ومعالجتها، والكشف عنها ومنع ومعالجة الانتهاكات المتفشية حالياً في عملياتها وسلاسل التوريد. وعلى الشركات أن تتقيد بشكل صارم بالقوانين، وتضع سياسات على وجه السرعة، وتُنشر وتُطبق خططاً واضحة وعادلة للمرحلة الانتقالية. لفة بالحد التسليم كنتاجع واء تحضر وثائف على مستخداعتمادة بسببع قويات للطبالذي متدرج واجع الوثائق الخطوط وات.

إذا قمنا بذلك، فسوف تتوفر لدينا إمكانية استحداث ملايين فرص العمل وبناء مستقبل أفضل، وأكثر أمناً وازدهاراً لصالح الكثيرين، وليس للقلة، مع وجود هواء نقي، واستعادة التنوع البيولوجي، وتوفير مصادر طاقة ووسائل نقل موثوقة، ومتجددة، وبتكلفة معقولة، مع زيادة الوصول إلى حقوق الإنسان، بما في ذلك الصحة والتعليم، في كل مجتمع محلي.

لقد حان الوقت لكي تستيقظ الشركات والبلدان المتنفذة، التي تقف في طريق هذا المستقبل، من سُباتها! النموذج الحالي لم يعد يخدم الإنسانية والكوكب، ومن ثم لا يمكن أن يستمر. نناشد صناع القرار، الذين يُمثّلون على نطاق واسع في ملتقى دافوس، أن يلتفتوا إلى هذه الدعوة: أعلنوا عن حالة طوارئ مناخية، وُضعوا حداً لاستكشاف واستخراج الوقود الأحفوري، وأنهوا الإعانات المخصصة للوقود الأحفوري واجعلوا المُلوثين يدفعون ثمن التكلفة الحقيقية لأنشطتهم.

نناشد هؤلاء الفاعلين أيضاً أن يحترموا الحقوق الأساسية للنشطاء العاملين على هذه القضايا في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي. ويعني هذا تبني إجراءات على مستوى بلد من البلدان أو على مستوى عمليات شركة من الشركات بهدف تقليل المخاطر المحدقة بالنشطاء بحمايتهم من أعمال الانتقام.

في رأينا، أي شركة لا تمارس نشاطها بصورة واضحة وشفافة لدعم السياسات العامة الهادفة إلى إحداث تحولات، أو تتقاعس عن احترام حقوق الإنسان والبيئة، من خلال تحديد التأثيرات السلبية المتمخضة عن عملها، والكشف عنها، ومعالجتها، لا تفي بمسؤولياتها تجاه المجتمع.

أي حكومة أو وكالة متعددة الأطراف تستمر في السماح باستخراج الوقود الأحفوري أو دعمه مالياً تخذل أيضاً الإنسانية. يجب على الحكومات أن تُلبي الحاجات والحقوق الأساسية الخاصة بالمجتمعات المحلية المحرومة وتفقد مرحلة انتقالية عادلة باتجاه مستقبل يخلو من الانبعاثات.

وكل يوم تأخير يزيد التحدي المتمثل في توفير الاستدامة والتماسك، وكل صوت يجاهر بأرائه يضع ضغوطاً على أولئك المسؤولين عن الانهيار المناخي، وانتهاكات حقوق الإنسان، وانعدام المساواة المتزايد. ونحن إذ نستهل هذا العقد المصيري، فإن الوقت قد حان لكي تقرّر الحكومات والشركات المجتمعة في دافوس إذا كانت ستقف مع الإنسانية من أجل مستقبلنا المشترك.

لمراسلة القسم الإعلامي أو للاستفسارات الأخرى ذات الصلة، يرجى الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني التالي
revolution@bridgingventures.com

GREENPEACE

350

Business & Human Rights
Resource Centre

OXFAM

AMNESTY
INTERNATIONAL

Powered by
BRIDGING VENTURES

CIVICUS

Global
Call to Action
Against Poverty
People Rising to End Inequalities

ITUC CSI IGB

global witness